

بيان موقف



إن الرقابة هي امتداد للديمقراطية بوسائل أخرى

يُعدّ قطاعا الدفاع والأمن من بين المجالات التي تطرح التحديات الكبيرة أمام ممارسة البرلمانيين الرقابة الفعّالة عليهما. وهذا الأمر صحيح في العديد من البلدان، بما فيها الديمقراطيات العريقة. ويتعيّن على البرلمانيين أن يحقّقوا توازناً بين مسؤولياتهم التي تقضي بمساءلة المؤسسات العامة مع ضرورة الحفاظ على درجة من السريّة في قطاعي الدفاع والأمن. ويمكن أن يميل الكفّ بسرعة لصالح السريّة في وجه مخاطر أمنية عالية. ومتى رُفِع شعار السريّة، سيكون من الصعوبة التخلّي عنه.

غير أن السريّة المُفرطة قد تفسح المجال أمام الفساد. وبصورة عالمية، تتخطّى فاتورة تجارة الأسلحة 1,7 مليار دولار¹. وتُعتبر عمليات بيع الأسلحة معقّدة من الناحية التقنية ويمكن أن تشمل العديد من الإضافات من خلال التعويضات، مثل إنشاء شركات تصنيع محلية لصناعة أجزاء من الأسلحة. وقد يفضي الفساد في هذه القطاعات الى توظيف الأقارب والى استحداث معلومات استخباراتية منقوصة أو ضعيفة. وينتج عن هذه المخاطر تبيد كميات كبيرة من الموارد وإخفاقات أمنية ومخاطر تحدى بمؤمني الخدمات الأمنيّة في الخطّ الأمامي.

وفي الحالة الأسوأ، يؤدّي الفساد في قطاعي الدفاع والأمن الى انتهاكات تطل حقوق الانسان والى قمع للحريات. ويشمل الأمر عرقلة عمل المحقّقين في مجال الفساد واستهدافهم.

يلعب البرلمانيون دوراً رئيساً في التخفيف من حدّة هذه المخاطر من خلال الرقابة، والتشريع، والنقاش. ويمكن بشكل خاص أن يتّخذ البرلمانيون قراراً بشأن التوازن المناسب بين المساءلة العامة وضرورات السريّة في قطاعي الدفاع والأمن والامتثال لمبدأ الإدارة المدنية للقوات المسلّحة. ويتعيّن على البرلمانيين التدقيق في الاستخدام الصحيح للأموال العامة، والتأكد من أن الشعب ومؤمني الخدمات الأمنيّة يحصلون على الحماية المناسبة بالكلفة الصحيحة. أخيراً، يجب أن يحرص البرلمانيون على اعتماد تشريع يؤمّن توازناً صحيحاً بين الشفافية والسريّة.

وقد يحول الطابع الطارئ والطبيعة السياسية بامتياز في قطاعي الدفاع والأمن دون إجراء التدقيق والالتزام بالشفافية. وتشجّع بالتالي المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد البرلمانيين على توخّي الحذر وعلى اتخاذ القرارات المطلّعة بشأن التوازن المناسب بين الشفافية والسريّة.

الرقابة على المشتريات في حقل الدفاع، والنفقات العامة، ومراقبة صادرات الأسلحة

بصفتهم موكلين، يبقى البرلمانيون على مسؤولية إجراء رقابة فعّالة على المشتريات في مجال الدفاع والنفقات العامة وصادرات الأسلحة. والأمر يضمن أن تستخدم القوى الأمنية التمويل العام بصورة صحيحة وفعّالة. وعلى البرلمانيين أيضاً أن يحرصوا على ممارسة القوى الأمنية لواجباتها المؤمّنة عليها والتي تصبّ في مصلحة الدولة وعلى امتثالها للدستور والسياسات. ويتيح الأمر تجنّب بروز أي مشاكل بين الموكل والوكيل، وهي مشاكل تطرأ عندما يبدأ الوكيل بالتصرّف لمصلحته الخاصة بدل من التصرّف وفق مصلحة الموكل. وتطرأ مشكلة بين الموكل والوكيل متى كان الفساد قائماً، مثلاً متى تمّ استخدام الأموال لدعم سياسة مناوئة لسياسة الدولة الرسمية، أو تأمين معدّات لا حاجة إليها، أو جرى تصدير أسلحة بطريقة تضرّ بمصلحة الدولة.

لهذا السبب، يتحمّل البرلمانيون مسؤولية إقامة علامة صحيحة مع القوى الأمنية وتطوير العمليات الآيلة الى ممارسة الرقابة على قرارات قطاعي الدفاع والأمن. وتتيح هذه العمليات للبرلمان الحرص على اتخاذ القرارات المناسبة. وثبتت هذه العمليات أيضاً ان القطاع خاضع لمساءلة البرلمان لجهة المعدّات التي يؤمّنها والأموال العامة التي ينفقها والأسلحة التي يصدرها.

آليات الرقابة: تحقيق التوازن بين المساءلة والسريّة

تُعتبر اللجان البرلمانية وعمليات استعراض الموازنة أدوات أساسية لإنشاء توازن بين المساءلة والسريّة والمحافظة عليه. وبسبب الطبيعة الحسّاسة للإجراءات، يجب أن تعمل اللجان في جلسات مغلقة. غير أن أعضاء هذه اللجان يجب أن يتمكّنوا، كغيرهم من أعضاء لجان أخرى، من اللجوء الى المشورة التي يؤمّنها الخبراء وأن يتمتّعوا بالفرص الكافية لإستدعاء خبراء من الشهود.

إن التدقيق المنتظم في الموازنات الخاصة بقطاعي الدفاع والأمن يُعدّ أداة قوية في يد البرلمانيين. وعليهم أن يقرّروا ما هي الفترات المناسبة لإستعراض الموازنة، وما هي المعلومات التي يمكن استعراضها علناً، وما هو مستوى البيانات المصنّفة وفق فئات مختلفة الذي يحتاجون اليه.

ويتعيّن على البرلمانيين أن يتبعوا خطوطاً توجيهية تجعل إجراءاتهم دقيقة وموثوقة للشعب ولؤمّني الخدمات الأمنية. ويجب أن تكون عملية اختيار البرلمانيين، أعضاء اللجان العاملة في إطار الجلسات المغلقة، علنيّة. ولا بدّ أيضاً من وضع معايير محدّدة من اجل استعراض السجل العام للمرشّحين، ومدى إطلاعهم على مسائل الدفاع والأمن، وأي تضارب محتمل للمصالح.

أخيراً، يجب وضع مدوّنات سلوك تسري على انسحاب البرلمانيين من الخدمة العامة من أجل محاربة ظاهرة "الباب المتحرّك" بين الحكومة والقطاع الخاص الذي يقوم بتزويد قطاعي الأمن والدفاع وبتقديم النصح لهما. وتنصّ الممارسة الحسنة على فرض فترة وقف قبل أن يصبح بإمكان المسؤولين العاميين والموظّفين الحكوميين شغل منصب في القطاع الخاص في مجال كانوا مسؤولين عنه.

ما الذي يشير اليه العنوان؟

إن العنوان هو لعبٌ على الكلام الوارد في عبارة مُقتبسة عن كارل فون كلوزويتس Carl von Clausewitz وهي التالية: "إن الحرب هي امتداد للسياسة بوسائل أخرى". والعنوان تأكيد متفائل مفاده أن الديمقراطية لا تخدمها فحسب الانتخابات الحرّة والنزيهة، بل أيضاً نزاهة المؤسسات الديمقراطية التي تروّج للديمقراطية بين الانتخابات. وبشكل خاص، إن الرقابة على قطاعي الدفاع والأمن أساسية لصون الديمقراطية والحرص على حسن إدارة الصالح العام الأعظم، ألا وهو السلام.

المراجع

1. www.sipri.org/yearbook/2014/files/SIPRIYBSummary14.pdf
 2. plato.stanford.edu/entries/war/
- الموارد
- منظمة الشفافية الدولية- برنامج قطاع الدفاع: www.ti-defence.org
 - حلف شمال الأطلسي - برنامج بناء النزاهة: www.nato.int/cps/en/natolive/topics_68368.htm
 - الرقابة الديمقراطية للقوات المسلحة: www.dcaf.ch
 - مركز النزاهة في قطاع الدفاع: cids.no
 - الجمعية الدولية لأخلاقيات القوى المسلحة: www.euroisme.eu/reilly.nd.edu/research/collaborations/international-society-for-military-ethics/
 - جمعية التعليم والتدريب لإصلاح قطاع الأمن: ipcs.org/assetdemo/aboutus.php
 - معاهدة تجارة الأسلحة التابعة للأمم المتحدة: www.un.org/disarmament/ATT/
 - المبادئ العالمية حول الأمن القومي والحق: بالمعلومات: www.opensocietyfoundations.org/publications/global-principles-national-security-and-freedom-information-tshwane-principles

تقليد الحرب العادلة، والأخلاقيات العسكرية، والرقابة البرلمانية على القرارات المطلقة

جاء تقليد الحرب العادلة نتيجة آلاف السنين من النقاش الذي تناول المسائل الأخلاقية المرتبطة بالحرب. ويُعدّ أحد مكُوناته، وهو *jus ad bellum* (الحقّ بخوض حرب)، العنصر الأكثر ارتباطاً بممارسة الرقابة على قطاعي الدفاع والأمن، وهو يتضمّن 6 معايير لا بدّ من تأمينها لكي يُعتبر ذهاب دولة معيّنة إلى الحرب أخلاقياً. ويمكن أن تفضي الحوافز الاقتصادية والسياسية المُفسدة للنوايا التي تؤدي إلى التزامات وانتشار في مجاليّ الدفاع والأمن إلى تقويض السلطة الأخلاقية لهذه المعايير الستّة.

المعايير الستّة لـ *jus ad bellum* (الحقّ بخوض حرب):²

1. قضية عادلة: تتوفّر قضية عادلة للذهاب إلى الحرب
2. نية صحيحة: تمّ اتخاذ القرار بالذهاب إلى الحرب للسبب الصحيح
3. الملائم الأخير: الذهاب إلى الحرب هو الحلّ الأخير
4. إعلان عام من سلطة مخوّلة: يتمّ إعلان الحرب علناً من قبل سلطة حكومية مخوّلة إعلان الحرب
5. احتمال معقول للنجاح: هناك فرصة معقولة لفوز الحرب
6. النسبية: إن منافع الذهاب إلى الحرب تفوق الآثار السلبية التي تتسبّب بها الحرب .

ينصّ أحد المعايير على ضرورة أن تُعلن الحرب من قبل السلطة المناسبة. وكان الأمر ليعني، منذ مئات السنين، أن يقوم الملك بإعلان عام. أما اليوم، فغالباً ما يملك البرلمان هذه السلطة. ويحدّد هذا المعيار من سلطة اتخاذ القرارات التي تتمتع بها القوى الأمنية ويخضعها للبرلمان.

ويمتدّ هذا القيد ليتخطّى سلطة إعلان الحرب وليعكس المفهوم الأخلاقي الأوسع الذي يندرج ضمنه تقليد الحرب العادلة، ألا وهو الأخلاقيات العسكرية. ويتمحور أحد المكُونات الهامة للأخلاقيات العسكرية حول العلاقات بين المدنيين والقوات المسلّحة، لا سيّما الرقابة المدنية على الدفاع والقوى الأمنية. ويمكن وصف هذه الرقابة على أنها علاقة بين موكل ووكيل، على أن يؤدي البرلمان دور الموكل والقوى الدفاعية والأمنيّة دور الوكيل.

ويُعتبر البرلمانيون، بصفتهم ممثليّن عن مواطني الدولة وبصفتهم موكلين عنهم، مسؤولين عن الرقابة المالية على المستوى المؤسسي وعلى القرارات ذات الصلة بالسياسات التي تتخذها القوى الأمنية. وبالتالي، من الضروري أن تستند العلاقة بين البرلمان / القوى الأمنية إلى الرقابة المدنية للقوى الأمنية. ولا بدّ أيضاً من معالجة مسألة المساءلة من منظور هذه العلاقة بين الموكل والوكيل. والبرلمانيون، كموكلين، يؤدّون دوراً في احترام القوانين والمعايير التي تسري على العلاقة الصحيحة بين البرلمان / القوى الأمنية والمحافظة على ثقافة المساءلة.

توصيات (للبرلمانيين):

- المطالبة بتخصيص موارد داخلية ومستقلة وحيادية داخل البرلمان لتسهيل دور البرلمانيين في مجال استعراض المسائل ذات الصلة بقطاعي الدفاع والأمن
- إنشاء نظام للإبلاغ من دون الكشف عن الهوية يكون غير سياسي ومزود بسلطات من أجل التحقيق في أي مخاوف يعرب عنها المشرعون والجمهور والعاملون في حقل الدفاع والأمن
- الحرص على إطلاع الجمهور على عملية انتقاء البرلمانيين لعضوية اللجان التي تنعقد في جلسات مغلقة وعلى نتائج عملية الاختيار
- تعزيز التدابير الآيلة الى تفادي تضارب المصالح، مثلاً من خلال إنشاء قواعد لفترة الوقف عند مشاركة البرلمانيين أو الموظفين في أعمال لجنة الدفاع و/أو الأمن
- إدراج مسألة ممارسة رقابة فعلية على تجارة الأسلحة الدولية في أعلى سلم أولويات البرلمان واعتماد عملية من أجل الاستعراض المستمر والعقوبات والقيود
- تشجيع النقاش العام المعمق حول مسائل الرقابة البرلمانية ونشر العاملين في مجال الدفاع والأمن
- إنشاء أنظمة تضي الطابع المؤسسي على عملية الإبلاغ والكشف عن بيانات مالية مصنفة وفق فئات مختلفة وتتناول الإنفاق على الدفاع والأمن أمام البرلمان
- الحرص على أن يؤدي العاملون المحترفون في مجال القوى المسلحة قسم الولاء الذي يضمن حماية المواطنين ودولة القانون وينشئ ضمانات لاستخدام القوات شبه العسكرية.

حُرر ورقة الموقف هذه جان-بيار شابو، مستشار لدى المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد. وقد شارك في صياغة هذه الورقة كل من كريس ماير (حامل شهادة دكتوراه)، وهو استاذ فلسفة أكاديمي في الكلية العسكرية في الولايات المتحدة، وجاميس كوهين، مستشار في مجال التنمية الدولية والأمن والحوكمة (وترد آراؤهما الشخصية في ورقة الموقف هذه).

للمزيد من المعلومات حول ورقة الموقف هذه أو فريق العمل العالمي للرقابة البرلمانية، الرجاء الاتصال بليسي بورنز Lesley Burns على عنوان البريد الإلكتروني التالي:

lesley.burns@gopacnetwork.org

ترد في ما يلي قائمة بأعضاء فريق العمل العالمي للرقابة البرلمانية:

الدكتور غافن وودز

رئيس فريق العمل العالمي للرقابة البرلمانية

نائب برلماني سابق، جنوب أفريقيا

سيزار ياوريجوي روبلز

نائب برلماني وسيناتور سابق، المكسيك

ولياس مادزهور

نائب برلماني، زيمبابوي

د. دنيا عزيز

عضوة المجلس الوطني، باكستان

عبد الرزاق الهجري

نائب برلماني، اليمن

معالي بريون وفيرت

نائب برلماني سابق، كندا

إيفا سونداري

نايبة برلمانية، إندونيسيا



إن المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد عبارة عن تحالف عالمي من البرلمانيين الذين يعملون معاً لمحاربة الفساد، وتعزيز الحكم الرشيد، والحفاظ على سيادة القانون. إن المقر الرئيسي للمنظمة هو أوتاوا، كندا، ولدى المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد 50 فرعاً وطنياً في 6 قارات. تقوم المنظمة بدعم جهود أعضائها من خلال الأبحاث الأساسية، وبناء قدراتهم في مجال مكافحة الفساد على المستوى الدولي، ودعم أقرانهم على المستوى الدولي.

GOPAC, Global Secretariat

904-255 Albert Street

Ottawa, Ontario, Canada K1P 6A9

Tel: +1-613-336-3164

Fax: +1-613-421-7061

twitter.com/GOPAC_Eng

facebook.com/gopacnetwork

gopacnetwork.org